مدير المصالح العقارية لـ«الوطن»: لتخفيف العبء عن المواطن بعد اعتماد القيم الرائجة للبيوع العقارية

الرئيس الأسد يصدر قانوناً بخفض رسوم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري

عبد الهادي شباط

أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد القانون رقم ٦ لخفض رسوم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري ورسم الطابع المرتبطة به.

حيث نص القانون على تعديل نسبة المساهمة النقدية في دعم التنمية المستدامة الواردة بالمادة (٣) من المرسوم التشريعي رقم (٢٨) لعام ١٩٨٢ المعدل للقانون رقم (٤٥) لعام ١٩٧٦ لتصبح ١٠ بالمئة (عشرة بالمئة) بالنسبة لرسوم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري ورسم الطابع المرتبط بها.

وأن هذا القانون جاء بهدف تخفيض الرسوم الداخلة في نسبة المساهمة النقدية بدعم التنمية المستدامة المحددة على رسم التسجيل العقاري من ٣٠ بالمئة والتي أصبحت تشكل عبئاً على المواطن لتصبح ١٠ بالمئة.

وفي تصريح له لـ«الوطن» بين مدير عام المصالح العقارية محمد وضاح قطماوي أن القانون جاء لتخفيف العبء عن المواطنين وخاصة بعد اعتماد القيم الرائجة بدلاً من القيم التخمينية التي كان سارية والتي كانت يتم احتساب الرسوم بناء عليها ومنه ارتفعت قيم الرسوم بناء على اعتماد القيم الرائجة للعقارات.

وضرب مثالاً على ذلك أنه بحال كان لدينا عقار بقيمة ١٠٠ مليون ليرة فإن رسم التسجيل والمقدر بـ١ بالألف هو ١٠٠ ألف ليرة وحسب القانون الجديد فإن نسبة المساهمة النقدية بدعم التنمية المستدامة والتي أصبحت ١٠ بالمئة بدلاً من ٣٠ بالمئة تكون ١٠ آلاف ليرة بدلاً من ٣٠ ألف ليرة، وبين قطماوي أنه كان هناك مراسلات مع وزارة المالية خلال الفترة السابقة وبعد صدور قانون البيوع العقارية واعتماد القيم الرائجة للعقارات على تعديل الرسوم الداخلة في نسبة المساهمة النقدية بدعم التنمية المستدامة المحددة على رسم التسجيل العقاري للتوازن مع القيم والعبء المالي الذي يسدده المواطن عن أي عملية تسجيل عقاري.

وعن بقية الرسوم اعتبر أنها تعود للجهات المعنية بها وأنه سيتم تحديد نفاذ القانون وتعليماته التنفيذية استناداً لنص القانون رقم ٦.

بينما أوضح قاضٍ عقاري أن الرسوم الداخلة في نسبة المساهمة النقدية بدعم التنمية المستدامة المحددة على رسم التسجيل العقاري تشمل كل عمليات البيوع العقارية ونقل الملكيات وعمليات الرهن وتختلف قيمتها حسب قيم الرسم المرتبطة به.

٢٦ ألف أسرة تنتظر استلام مساكنها قريباً

عرنوس: ما يدفعه المشتركون لا يتجاوز ٨ آلاف ليرة شهرياً

وزير الإسكان: رغم الظروف فالأعمال تسير بوتيرة جيدة

هناء غانم

قام رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أمس بجولة للاطلاع على واقع العمل بمشروع السكن الشبابي في منطقة الديماس بريف دمشق والذي يضم ٢٦ ألف شقة والمراحل التي وصل إليها وعدد المقاسم المنجزة والفترة الزمنية المحددة لاستكمال تنفيذ المشروع.

عرنوس أكد أنه رغم ظروف الحرب والحصار المفروض ما زالت الدولة مصممة على إنهاء المشروع بأقرب وقت ممكن، وحتى الآن ما يدفعه المشتركون لا يتجاوز ٨ آلاف ليرة سورية بالشهر، وقال: نلاحظ أن قسماً كبيراً من الأبنية دخل في مرحلة الإكمال والإنهاء وهذا الموضوع يحتم على الجميع التعاون للوصول بالمشروع إلى خواتيمه بسرعة، مؤكداً أن المشروع لن يتوقف على الإطلاق حتى يكون مجتمعاً عمرانياً يشغله كل المستفيدين البالغ عددهم ٢٦ ألف أسرة.

وجال عرنوس على عدد من الأبراج واستمع من المهندسين المشرفين إلى شرح حول عملية إنجاز المشروع بأسرع وقت ممكن، والمتوقع استكماله نهاية عام ٢٠٢٤، موضحاً أن المدينة متكاملة بمخطط تنظيمي يراعي كل أسس التخطيط وتضم كل أنواع الخدمات.

مدير عام المؤسسة العامة للإسكان مازن لحام أوضح لـ«الوطن» أن ضاحية الديماس السكنية جديدة مساحتها ٦٠٠ هكتار وعدد الشقق السكنية بالضاحية ٢٦ ألف شقة سكنية موزعة منها ١٥ ألف شقة هي لمشاريع المؤسسة العامة للإسكان وهي تقريباً تغطي البرامج الإسكانية في المرحلة الأخيرة للسكن الشبابي بريف دمشق، منوهاً بأن ضاحية الديماس هي ضاحية متكاملة تحتوي جميع الخدمات من مدارس وأسواق تجارية.

وأشار اللحام إلى أنه تم التخصيص في هذه الضاحية بدءاً من عام ٢٠٢٠ حيث تم تخصيص ٢٠٨٠ مسكناً في عام ٢٠٢١ وسيتم هذا العام أيضاً تخصيص مجموعة من الشقق السكنية مؤكداً أن الخطة مستمرة بشكل دائم حتى الانتهاء من كل الالتزامات لجميع المكتتبين على مساكن في المؤسسة العامة للإسكان، وأضاف: المؤسسة حالياً ملتزمة بما يترتب عليها للبدء بعدها بمشاريع جديدة.. وأضاف إنه يتم العمل حالياً بالتوازي مع استكمال البنى التحتية بكل الجوانب سواء للطرق الرئيسية أم الصرف الصحي وحالياً هناك عقد لاستكمال أعمال الكهرباء في الضاحية.

وحول أسعار الشقق السكنية قال اللحام: إن المؤسسة تقوم بتخصيص المسكن للمواطن بسعر التكلفة والمواطن يسدد عند التخصيص ٣٠ بالمئة من قيمته المسكن فقط والأقساط المتبقية تسدد على مدار ٢٥ عاماً مع تأكيد أن المسكن يتم تسليمه بنسبة إنجاز ٨٠ بالمئة.

وعن الشروط المطلوبة للمتقدمين قال: هناك قرارات ناظمة يجب أن تنطبق على المكتتبين وتحدد من خلالها الشروط المطلوبة لكل مشروع وهو اكتتاب عام لجميع المواطنين، لافتاً إلى أنه يتم العمل حالياً لاستكمال إنجاز ٤٣٠٠ شقة ويتم التعاقد على ٣٢٠٠ شقة، مشيراً إلى أن مشروع الديماس هو المرحلة الأخيرة من برنامج السكن الشبابي لدمشق وريف دمشق (١٤ ألف شقة للمكتتبين) إضافة إلى ١٢ ألف شقة للمستملكة أراضيهم.

> مدير مؤسسة الإسكان لـ«الوطن»: ملتزمون بتسليم كل المساكن نهاية عام ٢٠٢٤

وأشار إلى أن المؤسسة تعمل أيضاً على تنفذ العديد من المشاريع سواء سكناً عمالياً أم شبابياً أو ادخارياً أو مساكن لأساتذة الجامعات وغيرها ويتم العمل اليوم على تخصيص المساكن بمختلف المحافظات وهي مستمرة بشكل دائم.

وبخصوص من لم يستلم السكن الشبابي علماً أنه تم التسجيل عليه منذ أكثر من عشر سنوات قال: نتيجة الحرب على سورية تم تعثر العديد من المشاريع لكن خطتنا القادمة أن تنتهي المؤسسة من جميع الالتزامات المترتبة عليها بمختلف أنواع السكن في نهاية عام ٢٠٢٤.

معملا السكر والزيت ينويان العمل لمصلحة الغير

مدير عام شركة سكر حمص لـ«الوطن»: المتوقع إعادة إقلاع معمل الزيت خلال شهر والسكر في أيار القادم

نبال إبراهيم

كشف مدير عام شركة سكر حمص ياسر أيوب لـ«الوطن» أن المؤسسة العامة للتجارة الخارجية أعلنت مؤخراً تأمين كمية ٢٥ ألف طن سكر خامي لمصلحة الشركة، مؤكداً إعادة إقلاع المعمل المتوقف منذ ٢٠١٧ لعدم توفر المواد الأولية، فور وصول هذه الكمية من السكر الخامي في شهر أيار القادم.

وأشار إلى أن الشركة تضم أربعة معامل (السكر والكحول والزيت والخميرة) إضافة إلى قسم الصابون، لافتاً إلى أن معمل الكحول يعمل حالياً بطاقة إنتاجية ١١ طن كحول طبي باليوم، مبيناً أن تشغيل المعمل يتم حسب الحاجة والإنتاج فيه مرتبط بالطلب على المنتج.

وبيّن أيوب أن إعادة إقلاع معمل السكر ستنعكس إيجاباً على الأسواق وذلك بتخفيض أسعار السكر بنسبة لا تقل عن ٢٠ بالمئة، إضافة إلى أنه عندما يتم تشغيل المعمل تنتج عنه مادة الميلاس لتصنيع الكحول عوضاً عن استيراده، مشيراً إلى أنه ينتج عن كمية ٢٥ ألف طن من السكر الخامي نحو ٢٣ ألف طن من السكر الأبيض المكرر.

ولفت إلى أن معمل الزيت متوقف حالياً للصيانة بعد الانتهاء من تصنيع كامل كميات بذور القطن الموردة إلى الشركة من المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان (محلج الوليد) لموسم ٢٠٢٠ – ٢٠٢١، حيث تمت تصفية المعمل بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٠ وقد بلغت كمية بذور القطن المصنعة خلال التشغيل نحو ٢٥٠٢ طن نتجت عنها كمية ٣٥٨ طن زيت قطن مكرر، مشيراً إلى أنه حالياً يتم انتظار التخصيص لبذور القطن من وزارة الصناعة لتتم إعادة إقلاع المعمل خلال شهر من تاريخه بالطاقة الإنتاجية الكاملة البالغة ٩٠ طن بذر قطن باليوم.

وأكد أيوب أنه بالتوازي مع ذلك سيتم رفع كتاب للموافقة على التشغيل لمصلحة الغير في معملي السكر والزيت مقابل إيراد مالي جيد للشركة بهدف تحقيق جدوى اقتصادية والاستفادة من طاقة المعملين والحيلولة دون توقفهما.

وعن معمل الخميرة بين أنه يتم تشغيل المعمل حالياً وفق الخطة المقررة وبكامل طاقته الإنتاجية البالغة ٢٤ طن خميرة باليوم لتزويد محافظات (حمص وطرطوس واللاذقية وحماة) بحاجتها من مادة الخميرة الطرية، مشيراً إلى أن الكميات الإجمالية التي أنتجها المعمل بلغت ٥٥٢ طناً خلال شهر كانون الأول الماضي، لتصبح الكمية الإجمالية المنتجة منها العام الماضي ٦٠١٢ طناً.

وأشار إلى أن قسم الصابون متوقف حالياً أيضاً وأن الإنتاج فيه مرتبط بتشغيل معمل الزيت لتحقيق جدوى اقتصادية، لافتاً إلى أن القسم أنتج كمية ١٥٣,٥ أطنان صابون شعبي حتى شهر كانون الأول الماضي.

وأوضح أيوب أن قيمة مبيعات الشركة من مختلف المواد الرئيسية والثانوية وصلت إلى ما يزيد على ١٣,٨ مليار ليرة سورية العام الماضي، لافتاً إلى أن قيمة منتجات الشركة من مختلف تلك المواد بلغت ما يزيد على ١١,٣ مليار ليرة، منوها إلى أنه تم صرف أكثر من ٤١٠ ملايين ليرة سورية على مشروعات الخطة الاستثمارية للشركة خلال العام الماضي التي تضمنت مشروع استبدال وحدة تبريد الكريما لزوم معمل الخميرة، وشراء آلة لتعبئة الكحول بأحجام مختلفة، وشراء ضاغط هواء حلزوني لزوم معمل الخميرة.

> إقلاع المعمل سيخفض سعر السكر بنسبة ٢٠ بالمئة ويؤمن «الميلاس» لتصنيع الكحول عوضاً عن استيراده

مزارعو السويداء يطالبون بدعم «التفاح» المحلي أمام المنافسة الخارجية

عبير صيموعة

تركزت مداخلات أعضاء غرفة زراعة السويداء على دعم الإنتاج الزراعي وإعادة النظر بتسعيرة كهرباء وحدات التبريد ومراقبة المبيدات المتوفرة في الأسواق وإيجاد مخبر لتحليل الأثر المتبقي للحد من سمية بعض المنتجات.

وطالب الأعضاء خلال مؤتمرهم السنوي الذي عقد تحت عنوان «الزراعة صمام الأمان الغذائي وعصب الاقتصاد الوطني» بآلية تقتيش سليمة للمنتج الزراعي وحل مشكلة استملاك الأراضي الزراعية المستثمرة من المزارعين.

كما أكدت المداخلات ضرورة تأمين مخصصات الثروة الحيوانية من الأعلاف وتوزيعها في الأوقات المناسبة وتأمين مادة المازوت للجرارات الزراعية لتنفيذ أعمال الفلاحة بمواعيدها المناسبة مع الاستمرار بدعم الصادرات من التفاح للأسواق الخارجية نظراً لمنافسة التفاح الأجنبي لإنتاج المحافظة في الأسواق المستهدفة، إضافة إلى السعي مع الجهات المعنية لفتح منافذ تسويقية للإنتاج الزراعي وتسهيل خروج الصادرات.

وطالب الأعضاء بإنشاء معامل للصناعات الزراعية نظراً لتعرض الإنتاج للعوامل الجوية التي تتسبب بإيذاء قسم كبير منه، إضافة إلى المطالبة بتنفيذ الطرق الزراعية بأسرع وقت ممكن مع إيجاد الحماية اللازمة للثروة الحراجية بسبب الاقتطاع الجائر الذي تعرضت له في السنوات الأخيرة وخاصة العام الحالي.

وفي قطاع الدواجن تحدّث الحضور عن ضرورة النهوض بالقطاع وتأمين مستلزمات الإنتاج للحفاظ على القطيع نظراً لخروج عدد كبير من المداجن من الإنتاج بسبب عدم توفر الأعلاف والمحروقات وارتفاع أسعارها، فضلاً عن ضرورة تأمين مادة الفحم لزوم استمرارية عمل المداجن لتأمين التدفئة للقطيع في ظل عدم توفر مادة المازوت بالكميات المطلوبة.

كما تمت المطالبة بالعمل على تفعيل عمل الأمانة الجمركية بالسويداء من قبل المصدرين حيث إن أغلبية البيانات الجمركية وشهادات المنشأ يتم تنظيمها في محافظات أخرى.

بدوره رئيس غرفة الزراعة حاتم أبو راس أشار إلى اعتماد تسعيرة الشريحة الزراعية لكهرباء البرادات بدءاً من الشهر القادم، مؤكداً أنه تم تصدير أكثر من ٦٠٠٠ طن من التفاح عن طريق الغرفة، مطالباً بإتمام إجراءات التخليص الجمركي في المحافظة.

من جانبه مدير زراعة السويداء أيهم حامد أوضح أن الاستخدام الخاطئ للمبيدات يجعلها سامة وتترك أثراً متبقياً مهيباً بضرورة استخدام المبيدات عن طريق مهندس زراعي، ومشيراً إلى أن أي مبيد ليست عليه لصاقة وزارة الزراعة أو نقابة المهندسين الزراعيين غير آمن.

محافظ السويداء نمير مخلوف أكد أنه يتم توزيع المتوفر من أدوات الإنتاج الزراعي والحيواني ضمن آلية إدارة النقص بعدالة مع الجهد المستمر للحصول على أكبر كمية ممكنة في ظل الظروف الراهنة وخاصة فيما يتعلق بمخصصات الجرارات والآليات الزراعية وفق الإمكانيات.

مخلوف أشار إلى أن قلة الطلبات الموردة إلى المحافظة من المحروقات أدت إلى خلل بالتوزيع. أما فيما يتعلق بتنفيذ الطرق الزراعية التي تعتبر مطالب محقة فإن العامل المادي يشكل العائق الأساسي في تنفيذها وتنفيذ كامل المشاريع الطرقية والزراعية على ساحة القطر.

وأعلن المحافظ أنه تم اتخاذ خطوات جدية في موضوع حماية الحراج ستظهر نتائجها سريعاً، مهيباً بالمجتمع الأهلي تقديم المعلومات التي تفيد العمل والمساهمة في نجاحه، ومؤكداً متابعة موضوع التخليص الجمركي ليتم في المحافظة وبالسرعة المطلوبة، لافتاً إلى أن الزراعة أولوية للعمل في المحافظة وتتم دراسة كيفية النهوض بها في مجلس الوزراء.